



جانب من جلسة أمس الخاصة (لتصوير: صالح محمد)



الوزير الأديلة قدم عرضاً مرئياً للقضية الإسكانية

والاهتمام بالتصميم أبرز توصيات المجلس لحل قضية الإسكان

العدوة: غرق المجالس السابقة في الأزمات التافهة منع الحكومة من إنجاز الطلبات الإسكانية

كثير من مشاريع الدولة تأخرت من أجل تصفية الحسابات ومحاولات الإقضاء وعلينا التعاون لإنصاف الشباب

المركزية على أن تشكل لجنة دائمة برئاسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وعضوية كل الجهات الرقابية والمالية «ديوان المحاسبة - لجنة المناقصات المركزية - وزارة المالية - القوى والتشريع».

أحمد المليفي: تقدمنا بهذا الطلب لشعورنا بخاطر حقيقي لأزمة مفتعلة خصوصاً أن كل الإمكانيات متوفرة والمشكلة تبدو أنها بالادارة والتخطيط، وطلب الجلسة كان موجها للحكومة ولم يقدم فقط لوزارة الإسكان يجب على مجلس الوزراء أن يناقش ويحدد وباتى بجميع الجهات المختصة وما طرح اليوم لا يحقق ما نطلب، لدينا أرقام حاضرة ومستقبلية ولم نسمع شيء عن الأرقام المستقبلية ووفقاً لما عرض اليوم سيتوفر 109 آلاف طلب إذا مشيت الإجراءات وانتهينا منها وما تزال المشكلة قائمة لو قرأنا الأرقام المستقبلية والأزمة ليست حقيقية بل أزمة مفتعلة.

سالم الإنيشة: ملاحظات ابديتها مشكور عليها، كما هو موجود بالأوراق هناك 14 ألف ستقدم في السنة الحالية وهناك 100 ألف ستقدم بالسنوات القادمة بالإضافة إلى مواقع بدأت بتخصيصها وهذه الأرقام ستغطي حتى إلى 2020.

أحمد المليفي: الحكومة لم تحسب الزيادة السكانية المقررة بـ 13 ألف لكل ثلاث سنوات، والخطة الإسكانية هي خطة دولة لتسهيل جميع الإجراءات نريد أن نرى خطة استراتيجية طويلة الأمد لتتحدث بعدها عن ثواب وعقاب.

سالم الإنيشة: ليس لدينا مانع أن نحول اللجنة المواقف وتحديد التعاون.

عدنان المطوع: القضية تهم كل مواطن ونحن ننتقم بهذه الأراضي الخربة وهي بحاجة إلى اصلاح، وإن كنا جادين في حل القضية يجب أن نلجأ إلى المدن الإسكانية والحل هو بإنشاء شركات المساهمة العامة والحكومة لديها عقبة الطاقم المختص بالدورة المستندية ونحن نعاني من 100 ألف طلب إسكاني وإن تأخرنا بهذا البرنامج لن نعالج أي قضية، ويجب علينا أن نبني المدن السكنية ثم نسلّمها للمواطنين ويجب أن نبني بيئة ارضية قبل كل شيء.

خالد العدوة: القضية الإسكانية هي القضية المعضلة في الكويت وهي هاجس الأسرة الكويتية وهناك صراع لكبح جماح الوقت الذي كسر حاجز المائة ألف وحدة سكنية ومؤسسة الرعاية السكنية كانت غارقة في العجز من النهوض بالمجتمع الكويتي الشاسع، وكانت المجالس السابقة غارقة في الأزمات السياسية الثقافية والطائفة

والإسلامية مشيراً إلى أن التأييد الحكومي والبرلماني للنهج الذي تسلكه دولة الكويت يعتبر دعماً لها لمواصلة السير على النهج ذاته ومواصلة العطاء الذي عرفت به. وأعاد الراشد بيان التنسيق بين البرلمان الكويتي وبنكراته في دول مجلس التعاون الخليجي يمر في أفضل مراحله، وهناك توجه لدى الجميع بتعزيز هذا التنسيق من خلال الزيارات المتبادلة وتعزيز العلاقات بيننا كشعوب مجلس التعاون الخليجي، سأنازل العزير القدير أن يحفظ «بلداننا وشعوبنا من كل مكروه ويديم علينا نعمة الأمن والأمان». من ناحية أخرى، استقبل الراشد اسس، وزير الأوقاف في جمهورية جزر المالديف محمد شهيم، وجرى خلال المقابلة بحث سبل تنمية العلاقات بين البلدين الصديقين وتعزيزها. حضر المقابلة وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشرجي.



الراشد مستقبلاً وزير الأوقاف في جمهورية جزر المالديف في حضور المعوشرجي

داخليا وخارجيا وتشيد بدورها السياسي الواضح القائم على دعم القضايا الخليجية والعربية

قيادة يده إلى مزيد من التطور والاستقرار، وقال أن دول الخليج العربية «تؤيد السياسة الكويتية

الصعيد المحلي والإقليمي والدولي وخبرة سموه وخمكتة السياسية وعلاقته الواسعة التي مكنته من

اشادوا بالدور الذي يقوم به حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح على

اشاد رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد بنتائج الجولة الخليجية التي اختتمها الاسبوع الجاري مشيراً إلى انها خلقت اهدافها وجسدت لتؤكد عمق العلاقات والروابط التاريخية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي وتعزز مكانة الكويت معها.

وقال الراشد في تصريح صحفي اسس ان جولته التي شملت دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر اضافة إلى سلطنة عمان كانت «بشارة ومفخرة ظهرت لكافة العالمة التي تحتلها الكويت لدى اشقاها» لأنها إلى تطابق وجهات النظر حول مجمل القضايا التي طرحت سواء الإقليمية أو الدولية. وأوضح أن «الأخوة في دول مجلس التعاون الخليجي من مسؤولين حكوميين وبرلمانيين

بتكليف مستشار لحساب الجدي مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف إنشاء البنية التحتية والمباني العامة كما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة، تم الانتهاء من وضع الشروط المرجعية لوضع تخطيط وتصميم تفصيلي للمدينة، والتاريخ المتوقع لطرح المسابقة خلال النصف الثاني من 2013.

وعن مدينة شمال الصبية: وعدد وحداتها 52625 وحدة سكنية:

الحالة الراهنة: تم استلام الموقع في يناير 2013، وتم رفعها مساحيا، وجار وضع الاسس والضوابط وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد، وستقوم المؤسسة بتكليف مستشار لحساب التكلفة التقديرية ودراسة الجدوى مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف إنشاء البنية التحتية والمباني العامة كما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة، ومن المتوقع البدء في اجراءات استحداث الشركات الاستشارية المتخصصة خلال الربع الاول من عام 2014، مشروع المساكن منخفضة التكلفة

والذي سيكون بديلا عن البيوت الغائمة حاليا في منطقتي نيماء والصلبية: عدد الوحدات السكنية 9696 بيتا.

الاجراءات التي تم الانتهاء منها: تم تسلّم الأرض، تم رفعها مساحيا، تم الانتهاء من عمل

المطوع: إن كنا جادين في حل القضية يجب أن نلجأ إلى المدن الإسكانية عبر إنشاء شركات مساهمة عامة



..وصفاء الهاشم مترتبة جانباً من الجلسة

هاني شمس: زيادة مطردة في معدلات الطلبات السكنية وعلينا توفير الاحتياجات الأساسية في أي منطقة جديدة



كمال المعوضي مترتبة جانباً من الجلسة